بيان صحفي

وزارة المالية

خطة لحماية أونتاريو

ميزانية أونتاريو ***2025*** *ستساعد في حماية المقاطعة من خلال تحرير الاقتصاد وتعزيزه*

الأخبار 15 مايو/أيار 2025

تورونتو- اليوم، أعلن وزير المالية Peter Bethlenfalvy عن *ميزانية أونتاريو 2025: خطة لحماية أونتاريو*. تتضمن *ميزانية أونتاريو 2025* إجراءات تهدف إلى حماية العمال و الأعمال التجارية والوظائف في أونتاريو لمواجهة التعريفات الأمريكية و اضطراب الاقتصاد بالتزامن مع وضع خطة لبناء اقتصاد أكثر مرونة واعتمادًا على الذات. *تعزز ميزانية عام 2025* هدف الحكومة في تحويل أونتاريو إلى أكثر الأماكن تنافسية للاستثمار وخلق فرص العمل وممارسة الأعمال التجارية ضمن دول مجموعة السبع ((G7، مع زيادة الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى.

قال Minister Bethlenfalvy" تفي حكومتنا بالتزامها بحماية أونتاريو ومساعدة العمال والأعمال التجارية على تجاوز التحديات، مع العمل على إنشاء أسس طويلة الأجل لاقتصاد قوي ومرن وتنافسي."وأضاف " نحن نقوم بالاستثمارات في العمالة والبنية التحتية والخدمات التي ستحمي أونتاريو مهما كانت الظروف"

تتمتع الشؤون المالية لأونتاريو بأقوى وضع لها منذ أكثر من عقد، وهو ما يتجلى في ترقيتين لتصنيفها الائتماني حصلت عليهما المقاطعة في عام 2024.ستبقى خطة الحكومة حكيمة ومسؤولة متخذة مسارًا صحيحًا لتحقيق توازن الميزانية بحلول عام 2027-2028. *ميزانية 2025: تمضي خطة حماية أونتاريو* قدمًا بخطة طموحة لحماية العمال والأعمال التجارية والأسر في أونتاريو من خلال تحفيز الاقتصاد، وزيادة مشاريع البنية التحتية، وتوفير المال على المواطنين، مع تقديم خدمات أفضل يمكن لسكان أونتاريو الاعتماد عليها.

تشمل أبرز النقاط:

- الاستثمار بمبلغ 500 مليون دولار لإنشاء صندوق جديد لمعالجة المعادن الحيوية Critical Minerals Processing Fund، يهدف إلى إطلاق إمكانات قطاع المعادن في المقاطعة من خلال جذب الاستثمارات في قدرات معالجة المعادن الحيوية محليًا، لضمان معالجة المعادن المستخرجة في أونتاريو بسواعد عمال أونتاريو.

- دعم موارد وفرص جديدة للشراكات العادلة مع الشعوب الأصلية من خلال مضاعفة إجمالي ضمانات القروض عبر برنامج تمويل الفرص للسكان الأصليينIndigenous Opportunities Financing Program (الذي كان يُعرف سابقًا ببرنامج ضمان القروض للسكان الأصليين) إلى 3 مليارات دولار، وتوسيع نطاق الأهلية ليشمل مشاريع مؤهلة في قطاعات الطاقة، وخطوط الأنابيب، والتعدين، والمعادن الحيوية، وتطوير الموارد، وقطاعات أخرى لدعم استثمارات المجتمعات الأصلية في نمو أونتاريو.

  كما تستثمر الحكومة 70 مليون دولار على مدى أربع سنوات من خلال صندوق مشاركة الشعوب الأصلية Indigenous Participation Fund (المعروف سابقًا باسم صندوق المشاركة الأصلية) لتعزيز قدرات المجتمعات والمنظمات الأصلية في المناطق ذات النشاط المعدني العالي للمشاركة في العمليات التنظيمية المتعلقة بالتنقيب عن المعادن وتطوير المناجم.

  ذلك إلى جانب توفير 10 ملايين دولار على مدى ثلاث سنوات لإنشاء فرص منح دراسية جديدة لطلاب التعليم العالي من الشعوب الأصلية المهتمين بمتابعة مسارات مهنية في مجال تطوير الموارد.

- دعم الأعمال التجارية التي تستثمر في المباني والآلات والمعدات المستخدمة في التصنيع أو المعالجة في أونتاريو، من خلال اقتراح تعزيز وتوسيع ائتمان ضريبة الاستثمار في التصنيع المحلي في أونتاريو o Ontario Made Manufacturing Investment Tax Credit.ستعمل التغييرات المقترحة على رفع معدل ائتمان الضريبة مؤقتًا للشركات الخاصة الخاضعة للسيطرة الكندية (CCPCs) Canadian-controlled private corporations) من 10٪ إلى 15٪، وستوسع مؤقتًا الأهلية للحصول على نسخة غير قابلة للاسترداد من الائتمان بنسبة 15٪ لتشمل الشركات غير الخاضعة للسيطرة الكندية، بما في ذلك الشركات العامة، التي تقوم باستثمارات مؤهلة في المقاطعة. ستساعد التغييرات المقترحة الشركات على خفض تكاليفها من خلال توفير دعم إضافي بقيمة 1.3 مليار دولار خلال السنوات الثلاث القادمة.

- إنشاء حساب حماية أونتاريو Protecting Ontario Account، وهو صندوق يصل إلى 5 مليارات دولار مصمم لتقديم دعم حيوي للشركات لحماية الوظائف، وتحويل الأعمال، وتنمية القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد التي تواجه اضطرابات كبيرة بسبب الرسوم الجمركية. سيقدم هذا الصندوق تسهيلات فورية في السيولة كدعم طارئ للشركات في أونتاريو التي استنفدت التمويل المتاح لها.

- ضمان حصول العمال المهرة في جميع أنحاء المقاطعة على التدريب الذي يحتاجونه للحصول على وظائف مجزية في القطاعات ذات الأولوية من خلال استثمار مليار دولار إضافي خلال السنوات الثلاث المقبلة في صندوق تطوير المهارات وبرامج رأس المال والتدريب Skills Development Fund Capital and Training Streams ، ليصل إجمالي الالتزام المالي إلى 2.5 مليار دولار. ستساعد هذه الاستثمارات المنظمات على تقديم برامج تدريبية أفضل، والمساهمة في تحديث وبناء مراكز تدريب جديدة للعمال المهرة في جميع أنحاء المقاطعة.

- اقتراح جعل تخفيضات ضريبة البنزين والوقود في المقاطعة دائمة. سيوفر هذا الإجراء للأسر، في المتوسط، حوالي 115 دولارًا سنويًا.

- للمساعدة في مكافحة الازدحام المروري من خلال إزالة الرسوم بشكل دائم من الطريق السريع 407 شرق المملوك للمقاطعة، والذي من المتوقع أن يوفر للسائقين الذين يستخدمون هذا الطريق بشكل يومي حوالي 7,200 دولار سنويًا.

- تكثيف جهود المقاطعة في البناء، من خلال أكثر خطة رأس مالية طموحة في تاريخ أونتاريو وذلك بالتزامن مع إنشاء استثمارات مخططة تزيد على 200 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، بما في ذلك أكثر من 33 مليار دولار في عام 2025-2026.
تتضمن أبرز معالم خطة رأس المال لمدة 10 سنوات ما يقرب من 30 مليار دولار لدعم تخطيط وتنفيذ مشاريع توسعة الطرق السريعة وتأهيلها، وحوالي 61 مليار دولار للنقل العام، وحوالي 56 مليار دولار للبنية التحتية الصحية، واستثمار أكثر من 30 مليار دولار لبناء المزيد من المدارس ودور رعاية الأطفال.

وصرّح Minister Bethlenfalvy"واجهت مقاطعتنا تحديات من قبل، ودائمًا ما خرجنا منها أقوى وأكثر اتحادًا نتيجة لذلك." وأضاف، اليوم، مع <134>ميزانية 2025: </134> *خطة لحماية أونتاريو*، نقدم خطة تعكس رؤية الحكومة والتفويض الذي تلقيناه من أبناء هذه المقاطعة العظيمة للقيام بكل ما يلزم لحماية عمال أونتاريو، وشركاتها، ومجتمعاتها."

حقائق سريعة

- من المتوقع أن يكون عجز أونتاريو لعام 2024-25 بقيمة 6.0 مليارات دولار — أي أقل بمقدار 3.8 مليارات دولار مقارنة بالتوقعات المنشورة في *ميزانية 2024*.

- ستبقى خطة الحكومة حكيمة ومسؤولة متخذة مسارًا صحيحًا لتحقيق توازن الميزانية بحلول عام 2027-2028. تتوقع الحكومة تحقيق عجز بقيمة 14.6 مليار دولار في عام 2025-26، و7.8 مليار دولار في عام 2026-27، قبل أن تعود إلى تحقيق فائض متوقع بقيمة 0.2 مليار دولار في عام 2027-2028.

- أثبت اقتصاد أونتاريو مرونته في عام 2024، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5٪.

من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأونتاريو بنسبة 0.8٪ في عام 2025، و1.0٪ في عام 2026، و1.9٪ في عامي 2027 و2028.

- من المتوقع أن يكون نسبة الدين الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي في أونتاريو 37.9٪ في عام 2025-26.

على المدى المتوسط، من المتوقع الآن أن يبلغ صافي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أونتاريو 38.9 في المائة في و 2026-27 ، وأن ينخفض إلى 38.6 في المائة في 2027-2028

مصادر إضافية

اقرأ *ميزانية 2025: خطة لحماية أونتاريو*

اقرأ *أبرز معالم ميزانية 2025: خطة لحماية أونتاريو*

اقرأ :Backgrounderنظرة على الاقتصاد والمال

التواصل الإعلامي

Colin Blachar
مكتب الوزير
Colin.Blachar@ontario.ca

Scott Blodgett
فرع الاتصالات

Scott.Blodgett@ontario.ca

news.ontario.ca/mof/en
Disponible en français